الإسلاميون في مصر ورحلة البحث عن الشرعية

مصطفى زهران
باحث إسلام سياسي

مقدمة:

منذ انتفاضة مصر ضد نظام مبارك وقيام ثورتها في الـ25 من يناير 2011م، وهي محط أنظار العالم كله، ولا مجال للشك في أن استقرار مصر هو استقرار للمنطقة العربية بأكملها، وحينما تولى الدكتور محمد مرسي سدة الحكم 2012م عبر انتخابات عرفت بنزاهتها ووصفت بأنها الأولى في مصر التي عرفت معنى الديمقراطية الحقيقي، وبدأت مصر في مرحلة جديدة تحت حكم رجل ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وكان ذلك أكبر مثال على أن الإسلاميين أضحوا بدلاء للأنظمة السابقة في دول الربيع العربي.

لا شك أن الإسلاميين الذين جاءوا إلى السلطة في دول الربيع العربي قدموا عبر آليات ديمقراطية، من خلال انتخابات عُرفت بنزاهتها هي الأولى منذ عقود، في مشهد لم تألفه تلك الشعوب التي عرفت القهر والظلم والإقصاء خلال العقود السابقة، فكانت بحق مخاضًا جديدًا لدولة العدل والحرية والمساواة.. أو هكذا كان يتمنى الجميع.

تعثرت مسيرة الإسلاميين خلال العام الأول، لم يستطع الإسلاميون خلالها أن يقدموا إصلاحات اقتصادية سريعة يكسبون بها الشارع غير المسيس الذي لا ينظر سوى إلى مصدر رزقه وحسب، على الرغم من نجاحهم في الاقتراب من عمل اكتفاء ذاتي من زراعة القمح وصناعات مصرية كانت في طريقها نحو الإتمام..

وافتقد الإسلاميون لإعلام بديل يقف أمام إعلام معارض له، والذي كان يغذيه في غالبيته رجال النظام السابق من رجال مبارك وأبنائه، اللهم سوى محاولات على استحياء كانت هزيلة في غالبيتها. احتضن القوى العلمانية واليسارية التي لم تسعَ لمساعدة الإسلاميين في الخروج من المرحلة الشائكة ذات الإرث الثقيل من تركة مبارك ونظامه السابق. فشاهدنا محطات سجال متقاطعة

رؤية تركية
2013 - 6
30 - 25

بين الإسلاميين وتلك القوى، على خلفية إعلانات دستورية وقرارات رئاسية ومواقف من السلطة تثير حفيظتها.

حركة تمرد

الحركات الشبابية جزء هام من الحراك السياسي الذي تولد عقب الثورة المصرية، وكانت هناك مجموعات شبابية عرفت خلال العامين والنصف التي خلت من الثورة، على رأسها: 6 إبريل وائتلاف شباب الثورة وغيرها.

وفجأة وبدون إنذار مسبق، طفا على سطح المشهد السياسي المصري بضعة أفراد ينتمون إلى جيل الشباب من الصحفيين، سعوا لتدشين حملة توقيعات حملت اسم "تمرد"، من أجل سحب الثقة من الرئيس مرسي.

كان الظهور الأول لها في الأول من مايو 2013م، حينما نشطت الدعوة لجمع التوقيعات "تمرد"، وهي عبارة عن عريضة تطالب مرسي بالاستقالة. وأعلنوا أن بحوزتهم مليوني توقيع في منتصف الشهر ذاته. حينها وبحسب تقرير أعدته وكالة أسوشيتد برس، أن الجيش أبصر هذا التحرك الجديد على الأرض فسعى لاحتوائها لغرض في نفسه، وعمل من خلال أطراف وسيطة على ربط المجموعة برجال أعمال ليبراليين ذوي صلة بالمعارضة. ومول رجال الأعمال هؤلاء حملة تمرد، حسب مسئولين كبيرين في وزارة الداخلية. كما ورد بالتقرير.

لم يأخذ الإسلاميون تحركات حملة «تمرد» موطن الجد في بداية المشهد، إلا أنه شيئاً فشيئاً، وبعد تواصل الحركة مع القوى العلمانية والليبرالية واليسارية المناوئة للرئيس مرسي وتكتلهم بشكل كبير وانصهارهم شكليًا في حركة التوقيعات، انتفض الإسلاميون واستشعروا بالخطر المحدق بهم.

على الفور، انطلقت الجماعة الإسلامية المصرية عبر ذراعها السياسية «البناء والتنمية» إلى الإعلان عن حركة مقابلة تدعى «تجرد». تقف في وجه الأخرى. ولكنها، لم تكن لها الآلة الإعلامية المناسبة التي تُعبِد لها الطريق، وتدفعها نحو الواجهة كما حدث مع "تمرد".. التي وجدت دعماً منقطع النظير من غالبية الإعلام المنتمى لرجال أعمال كانوا نجومًا وذا نفوذ إبان العهد السابق.

(3 يوليو 2013م) اليوم الأسود في حياة الإسلاميين

حشدت حركة تمرد قواها ودعت لتظاهرة كبرى في ميادين مصر يوم الـ30 من يونيو لإسقاط مرسي في ذكرى توليه الحكم، ونجحت في استمالة الأقباط والحانقين من حكم الإخوان وبعض التركيبات المجتمعية في الشارع المصري، فضلاً عن العوام الذين لم يجدوا طوال عام من حكم مرسي ما يروي ظمأهم.

في هذا التوقيت وبعد خروج تظاهرات حاشدة في ميادين مصر المختلفة والمتنوعة تنادى بالإطاحة بالرئيس مرسي بالتوازي مع تظاهرات أخرى لإسلاميين داعمين لمرسي لم يحظوا بالتغطية الإعلامية من أكثر القنوات مشاهدة في الشارع المصري، سوى تلك القنوات التي توصف بالإسلامية وهي قليلة، ظهر وزير الدفاع عبدالفتاح

تظاهرات حركة تمرد والاقباط تصدرت المشهد المعارض وجمعت معها جبهة الانقاذ والحانقين على التيار الاسلامي.

السيسي لينذر الجميع (إسلاميين وعلمانيين)، بضرورة الوصول إلى نقاط التقاء والخروج من الأزمة، خشية منه على أمن واستقرار البلاد، معطياً للجميع مهلة 48 ساعة، وإلا سوف يتحرك وفق رؤيته الخاصة المتجردة من أي سلطة أخرى سوى سلطته هو، وبالفعل تحقق الوعيد في الـ 3 من يوليو من قبل المؤسسة العسكرية وحدث ما حدث.

شيخ الأزهر الشيخ أحمد الطيب وبابا الأقباط الأنبا تواضروس والدكتور محمد البرادعي ورئيس حزب النور السلفي يونس مخيون، كانوا رفقاء وداعمي وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي فيما تم من قرارات وبيان أطلق عليه الإسلاميون فيما بعد "انقلابًا"، وسمّاه الجيش والمعارضة من خلفه تصحيحًا للمسار الثوري وثورة جديدة لخلع "مرسي".

(حزب النور - الحزب المارق)

منذ بزوغ نجم الدعوة السلفية في مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، وهى تقف من جماعة الإخوان المسلمين موقف المعارض لكثير من أطروحاتها الفكرية والفقهية، الأمر الذي وصل بها إلى أن تصفها بـ"المترخصة" و"المبتدعة" في كثير من محطاتها الفكرية والسياسية، إذ أنه في الغالب كانت الدعوة خصماً عقدياً أمام جماعة الإخوان المسلمين.

جاءت الثورة المصرية لتشطر تاريخ مصر المعاصر إلى شطرين، وبالتالي حظيت الحركة الإسلامية المصرية بنصيب كبير في هذا التغير،

كان أبرزها التحولات التي طرأت على المشهد السلفي وانتقاله من العمل الدعوى إلى السياسي، في مشهد أربك الجميع بعد أن تنازل عن قناعاته صوب العمل السياسي والإيمان بالديمقراطية، والذيْن كان يكفر بهما طوال العقود الثلاثة الماضية.

اتجه النور السلفي في موقف غريب وعجيب نحو الانضمام والتحالف مع جبهة الإنقاذ المصرية الليبرالية المعارضة، وكانت مفاجأة للقاصي والداني وسارت روحًا توافقية كبيرة بين رؤى الحزب والمعارضة العلمانية

وبالفعل انبثق عن الدعوة السلفية السكندرية حزب سياسي، كان أول حزب سلفي يتصدر المشهد السياسي المصري، بل ويبحث عن المنافسة مع أكبر تنظيم إسلامى في مصر وخارجها هو (تنظيم الإخوان المسلمين) الذي انبثق منه هو أيضًا حزب سياسي حمل اسم (الحرية والعدالة).

بدا لدى «النور» السلفي الوليد من رحم الدعوة السلفية حماسة زائدة ورغبة جامحة في أن يسابق «الحرية والعدالة» الخارج هو الآخر من عباءة الإخوان المسلمون، وحاول أن يقدم نفسه عبر محطات كثيرة كبديل لتعثر الحرية والعدالة، خاصة بعد ما نجح في الانتخابات البرلمانية عام 2012م، في أن يحتل المركز الثاني بفارق ضئيل عن حزب الإخوان السياسي.

استشعار النور بأن الإخوان يتعاملون معه بنوع من الوصاية والأبوة دفعه لئلا ينضم إلى قافلة الإسلاميين الداعمين للدكتور محمد مرسي في انتخابات الرئاسة (الأولى بعد ثورة الـ25 من يناير)، واتجه صوب تأييد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين عقب الثورة مباشرة.

ويعد شهور قليلة من رئاسة الدكتور محمد مرسي لمصر، اتجه «النور» السلفي في موقف غريب وعجيب نحو الانضمام والتحالف مع جبهة الإنقاذ المصرية الليبرالية المعارضة، وكانت مفاجأة للقاصي والداني وسارت روحاً توافقية كبيرة بين رؤى الحزب والمعارضة العلمانية، وبدأ السجال أشده – بين «النور» من جهة ومؤسسة الرئاسة من جهة أخرى – حينما تم إقالة خالد علم الدين ممثل حزب النور من منصب مستشار الرئيس، حينها طالب النور الرئيس المصري بتقديم استقالته.

حينما تم التصعيد من القوى العلمانية والليبرالية عبر الإعلان عن تظاهرات حاشدة في 30 يونيو لإسقاط الرئيس المنتخب، انتفض الإسلاميون وأعلنوا عن فعاليات وتظاهرات قبل التاريخ المعلن، وقف منها «النور» السلفي موقف المعارض، ربما كان يخفى في نفسه أمرًا ستبرزه الأيام القادمة واللاحقة بعد التاريخ ذاته.

تأتى الأحداث وتزداد وتيرتها وينقسم المشهد المصري إلى معسكرين: أحدهما علماني والآخر إسلامي، يدعم الرئيس في مواجهة التظاهرات الحاشدة التي تطالب بإسقاطه، فيقف النور في المنتصف، لا إلى هؤلاء ولا

إلى هؤلاء، وبشكل براجماتي يتعامل مع الأحداث، وفي حقيقة الأمر كان له دور فيما تلا تظاهرات 30 يونيو من أحداث، خاصة بعد تحذير الجيش لكلا المعسكرين بأنه سيتدخل في اللحظة الحاسمة.

كان الملايين في مصر وخارجها ينتظرون بلهفة ما الذى ستفعله المؤسسة العسكرية؟ وما التحذير الذى أعلنت عنه قبل تلك اللحظة الحاسمة بساعات قليلة؟ كانت المفاجأة ظهور ممثل عن حزب النور، جلال مرة، وهو ما يعنى أن الحزب شارك فيما تسميه النخب الإسلامية جمعاء «انقلابًا» على الحاكم الشرعي لمصر.

يخرج الشاب نادر بكار بعد ذلك ليؤكد للجميع عقب الإعلان عن خارطة الطريق – بعد تنصيب رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد – أنه كان ركناً رئيسًا في تشكيل هذه الخارطة، ليصبح في نظر الإسلاميين حزبًا مارقًا وخائنًا في آن واحد.

لم يفق «النور» السلفي من حلمه إلا عندما بدأ أصدقاء الأمس وحلفاؤه يشنون عليه حربًا ضروسًا ليصفونه بالخلايا الإخوانية النائمة، وأنه لم يكن له دور في أى من تلك الثورتين، سواء الأولى أو الأخرى المفتعلة «25 يناير – 30 يونيو».. بعد اعتراضه على تعيين البرادعى رئيسًا للوزراء.

ثم جاءت محطة الدستور من الرئيس المؤقت ليجد حزب النور نفسه منصاعًا لما تتلوه عليه القوى الحاكمة، فلا يستطيع أن يحرك ساكنًا – وقد اعترف بذلك في أحد بياناته – وإن بدا منه غضب فلا يكون مثل سابقه بعد ما انفض من حوله الكثيرون، خاصة الشباب الذين رأوا أن الحزب يتحكم فيه ثلاثة شخوص، هم رئيسه يونس مخيون والشيخ ياسر برهامى والشاب المثير للجدل نادر بكار، وأصبح غير مقبول لا من العلمانيين ولا من أولئك الذين ينظرون إليه بنظرة الخائن المشارك فيما يصفونه بالانقلاب، خاصة بعد دعوة الشيخ سعيد عبد العظيم لهم بالتوبة والندم على فعلتهم تلك.

فقد حزب النور في الوقت الراهن كل أرصدته وأعلن الإفلاس وخسر رهاناته جملة واحدة، وأصبح موقفه صعبًا بعد فقده لقاعدته العريضة، خاصة من جيل الشباب ولم يعد مقبولاً لدى النخب والتيارات العلمانية حتى من المؤسسة العسكرية ذاتها.

يدفعنا ذلك نحو التكهن بأن الحزب ربما يلجأ إلى السكون السياسي والمجتمعي والدعوى، أو أن يقبل طوعًا وقسراً بأن يكون ديكورًا في أي عملية سياسية مقبلة، فالخاسر الأكبر من هذه الأحداث ليست جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، إنما هو «النور»، في الوقت الذي أضحت فيه القوى الإسلامية كالجسد الواحد أمام ما يطلقون عليها «الهجمة العلمانية الشرسة» و«حكم العسكر».

المؤسسة العسكرية في مواجهة الإسلاميين

في عشية وضحاها، تحولت مصر من حكم الإسلاميين (حكم مدني)، إلى حكم

نخبة تدعمه المؤسسة العسكرية، وطوعاً اتجهت بوصلة الإعلام المحلى (الحكومي) إلى دعم هذا التوجه الجديد، والإعلام الخاص أصبح بوقًا لمن هم في الحكم الآن، وتم التخلص من الإعلام الذي كانت تدعمه القوى الإسلامية بعد اعتقال أفرادها، وبالتبعية أصبحت الصحف القومية تبحر في التسبيح بحمد النظام الجديد، فلا تبخل على الجميع في أن تنقل أخبار الاعتقالات المتوالية والمتتالية لقيادات الحركة الإسلامية، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، واصفة من كان يحكم البلاد بالأمس القريب بـ«الجماعة الإرهابية».

الثورة الإسلامية

وجد كثير من الإسلاميين على اختلاف توجهاتهم وتياراتهم وتنوعاتهم فيما حدث انقلابًا على رئيس أتى إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع وعبر أطر ديمقراطية، وبات من كان بالأمس القريب يكفر بتلك الآلية ومن ثم قبلها، اتضح له أنها آلية غير مجدية، وأن المتشدقين بها هم أول الناس كفرًا بها، هكذا باتت قوى الإسلام السياسي تفكر بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي الذى بات معزولاً ولا يزال في نظرهم رئيس الجمهورية الشرعي.

انتفض الإسلاميون وتوجهوا إلى الميادين يشمرون عن سواعدهم ليعلنوها ثورة إسلامية في وجه العسكر لتلتحم القوى الراديكالية بـ«الدعوية» بـ«السياسية»، في مشهد جديد استشعر خلاله الإسلاميون بالمظلومية تجاه ما حدث لهم على أيدى المؤسسة العسكرية.

توالت المواجهات بين الشرطة وأفراد الجيش من جهة، والإسلاميين من جهة أخرى، وسقط العشرات من الإسلاميين على أيدى مجهولين، في الوقت الذى يتهم فيه الإسلاميون المؤسسة العسكرية بمسئوليتهم عن ذلك.

وتطل أحداث سيناء برأسها من جديد من حيث زيادة وتيرة الأعمال التخريبية والتعدى على القوى الأمنية، لتزيد من السجال القائم بين الجيش من جهة، والإسلاميين الذين تتهمهم القوى الأمنية بأنهم من يقفون خلف هذه الأحداث في الوقت الذي تتبرأ قوى التحالف الوطنى منه جملة وتفصيلاً، وهى التى تحوى التيارات الإسلامية والحزبية ذات التوجه الإسلامى وتعتبره محاولة لتشوية صورتهم في الداخل والخارج.

وعلى الجانب الآخر، يتهم من في السلطة جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءها من الإسلاميين، بأنهم مَن وراء قتلى الشرطة والجيش.. اتهامات متبادلة.. والضحية هى الديمقراطية والشعب المصري الذى آمن بها لبرهة من الوقت.